

Distr.: General
14 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
العملة والترابط

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير الأمين العام

موجز

قامت البلدان المتوسطة الدخل بدور رائد في التقدم العالمي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في بلوغ هدف خفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف. ولا يزال دور هذه البلدان حاسماً في الجهود العالمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك فإن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد شهد العديد من البلدان المتوسطة الدخل تباطؤاً اقتصادياً، أو حتى انكماشاً في بعض الحالات، في الأعوام الأخيرة، بعد تفشي الركود أو التراجع في نمو الإنتاجية. ولا يزال ارتفاع مستويات عدم المساواة، أو حتى ازدياد عدم المساواة، متفشياً في البلدان المتوسطة الدخل. وتواجه هذه البلدان أيضاً تحديات مثبطة في الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية، والحد من التلوث، ومكافحة تغير المناخ.

* A/72/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050917 280817 17-08446X (A)



وقد اتخذت بلدان متوسطة الدخل عديدة تدابير سياساتية متنوعة لمواجهة هذه التحديات وغيرها. ويمكن زيادة تعزيز الجهود الوطنية من خلال تعاون أفضل أكثر تركيزاً مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، وغير ذلك من شركاء التنمية.

وتشارك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط في التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل في مجالات متعددة، وإن كان الطابع التحويلي لخطة عام ٢٠٣٠ والتحديات الجديدة في العالم يدعو إلى قدر أكبر من الكفاءة والفعالية والمساءلة في طرائق عمل الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل، في خضم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

أولاً - مقدمة

١ - في القرار ٢١٥/٧٠، المتخذ في عام ٢٠١٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. ويقدم هذا التقرير استجابة لهذا الطلب.

٢ - وجرياً على عادة التقارير السابقة المتعلقة بهذا الموضوع (A/64/253، A/66/220، A/68/265، A/70/227)، فإن تعريف البلدان المتوسطة الدخل في هذا التقرير يشير إلى منهجية تصنيف البنك الدولي التي تصنف البلدان على أساس تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الفئات التالية: الاقتصادات المنخفضة الدخل (وفيها يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ١٠٠٥ دولارات)، واقتصادات الدخل المتوسط الأدنى (ما بين ١٠٠٦ و ٣٩٥٥ دولاراً)، واقتصادات الدخل المتوسط الأعلى (ما بين ٣٩٥٦ و ١٢٢٣٥ دولاراً)، والاقتصادات المرتفعة الدخل (أكثر من ١٢٢٣٦ دولاراً). ويشير مصطلح "البلدان المتوسطة الدخل" في هذا التقرير إلى المجموعة المشتركة لفئتي الدخل المتوسط الأدنى والأعلى، التي تضم الآن ١٠٩ بلدان. وهذا التصنيف التحليلي مستخدم أيضاً في المبادئ التوجيهية العملية التي حددها البنك الدولي لتحديد أهلية الاقتراض. ولا تستخدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هذا التصنيف في توجيه أنشطة التعاون، بل تأخذ بتصنيف البلدان المتقدمة، والبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، وبعض مجموعات البلدان الأخرى.

٣ - وهذا التقرير منظم على النحو التالي: فالفرع الثاني يعرض تقييماً لاتجاهات الاقتصاد الكلي بغرض تقديم معلومات أساسية وتحليل لواحد فقط من التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وهو نمو الإنتاجية المنخفض^(١)؛ ويوجز الفرع الثالث أنشطة التعاون الإنمائي التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في العامين الماضيين في البلدان المتوسطة الدخل، استناداً إلى مدخلات من الوكالات والصناديق والبرامج، والتي تولى تنسيقها مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ويعرض أيضاً الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان المتوسطة الدخل؛ ويتضمن الفرع الرابع الاستنتاجات وبعض التوصيات.

ثانياً - اتجاهات الاقتصاد الكلي والتحديات الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل

(١) اتباعاً للممارسة الواردة في الوثيقة A/64/227، يتخير كل تقرير لفترة السنتين قضية إنمائية رئيسية واحدة فقط لتحليلها تحليلاً متعمقاً.

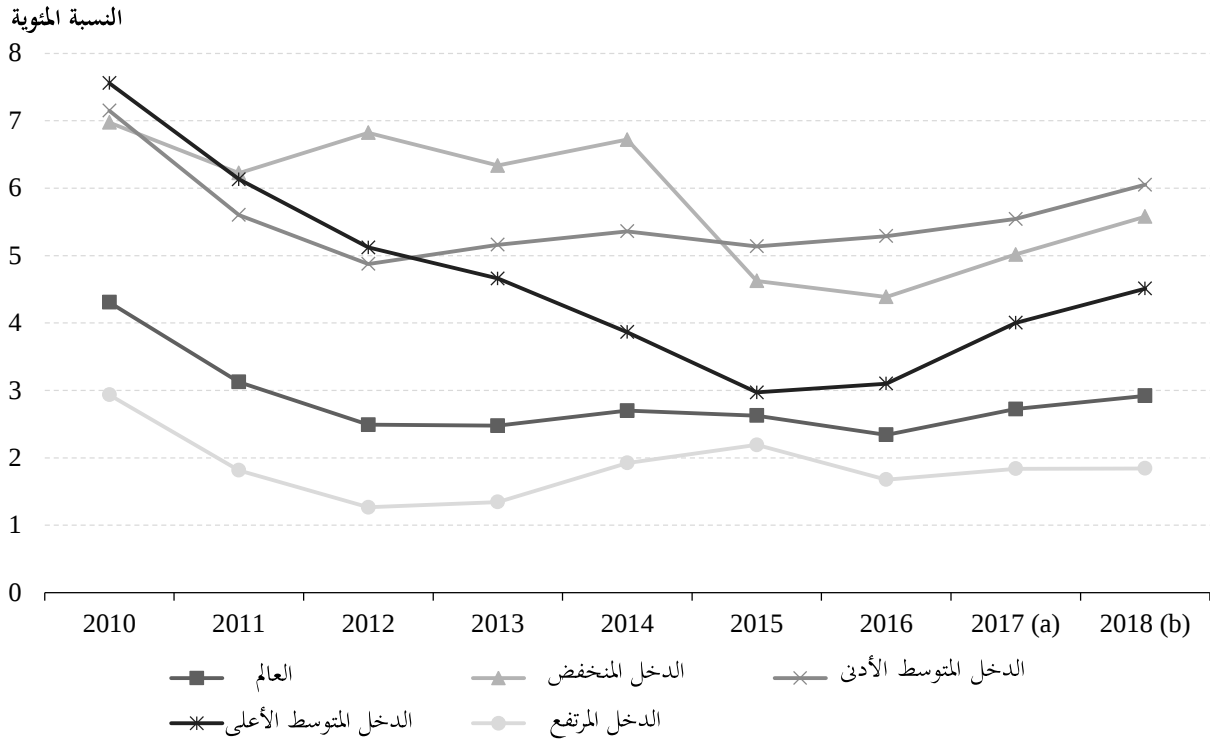
ألف - آخر اتجاهات الاقتصاد الكلي في البلدان المتوسطة الدخل (٢٠١٥-٢٠١٧)

١ - النمو الاقتصادي

٤ - في عام ٢٠١٦ شرع النمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل، الذي كان قد تباطأ بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١١، في التحسّن تدريجياً، ومن المتوقع أن يستمر في الاتجاه التصاعدي في الأجل القريب. وقد توسعت هذه المجموعة من الاقتصادات في مجملها بمعدل أسرع من المتوسط العالمي على مدى عقود، ومن المرتقب أن يستمر هذا الاتجاه على المدى المتوسط. وفي بلدان الدخل المتوسط الأدنى، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الأقوى، إذ تجاوز ٥ في المائة في عام ٢٠١٦ (الشكل ١). غير أن هناك عدداً من البلدان المتوسطة الدخل، ومنها عدة اقتصادات كبيرة مثل الاتحاد الروسي والأرجنتين والبرازيل، كانت قد عانت انتكاسات خطيرة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ومن المحتمل أن يظل مسار النمو فيها بطيئاً. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمتوسط دخل الفرد في بعض هذه الاقتصادات، فإن للنتائج عواقب اجتماعية ملموسة. ويضاف إلى ذلك أن بلداناً عديدة متوسطة الدخل تعتبر قد وقعت فيما يسمى فخ الدخل المتوسط، إذ تواجه فترة ممتدة من معدلات النمو الضعيفة (انظر A/68/265). وعلى جميع مستويات متوسط دخل الفرد، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات خطيرة في جميع ركائز التنمية المستدامة الثلاث، وكانت التحديات المحددة المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والبيئة هي موضع التركيز في التقرير السابق للأمين العام (A/70/227) على التحديات الإنمائية الرئيسية.

الشكل الأول

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعات البلدان، ٢٠١٠-٢٠١٨



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
 أ - تقدير جزئي للأمم المتحدة.
 ب - تنبؤات الأمم المتحدة.

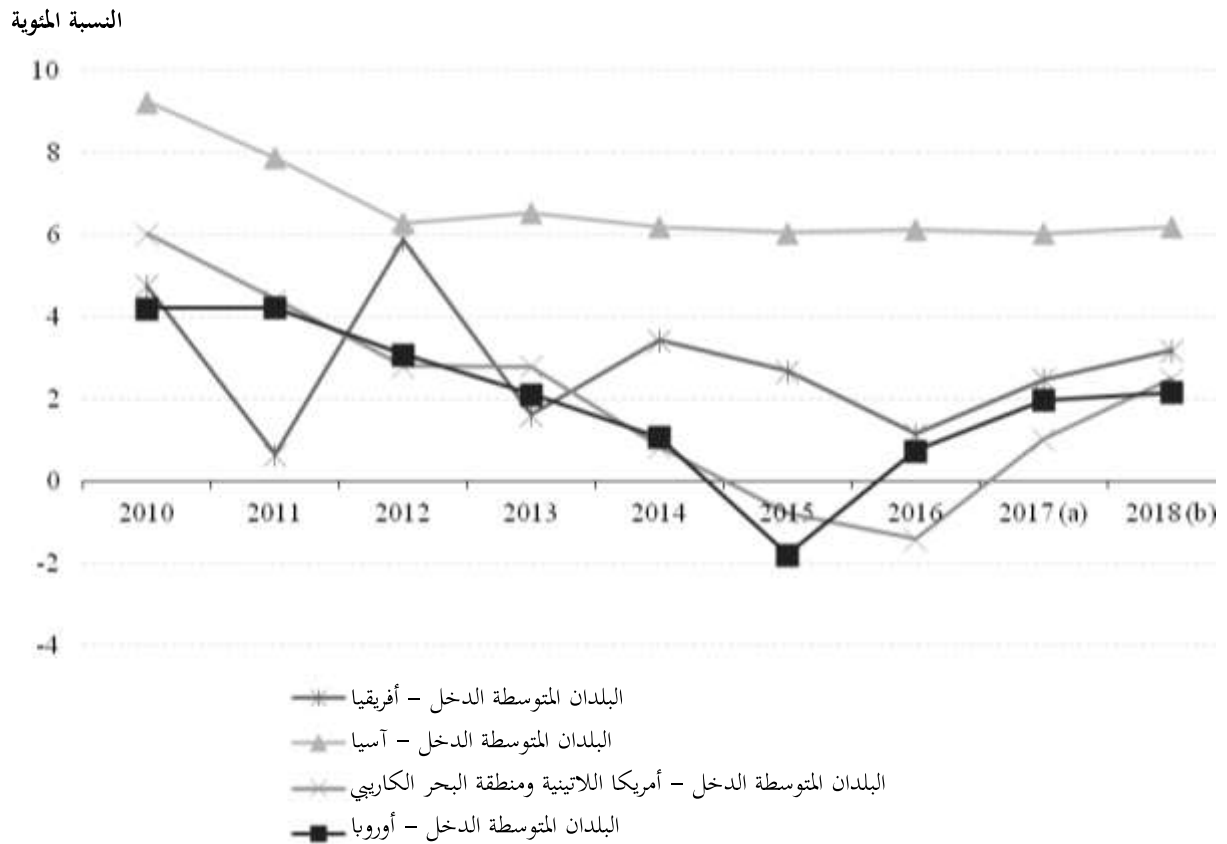
٥ - ويخفي النمو الكلي للبلدان المتوسطة الدخل عدم تجانس واسعاً على النطاق الإقليمي (الشكل الثاني). وعلى الرغم من التباطؤ في الصين، فإن البلدان المتوسطة الدخل في شرق وجنوب آسيا ظلت تبدي النشاط الأكثر حيوية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وعلى النقيض من ذلك فإن البلدان المتوسطة الدخل في أوروبا وآسيا الوسطى تأثرت سلباً بتدهور أسعار النفط والتوترات الجغرافية السياسية، مما أدى إلى الكساد في الاتحاد الروسي الذي كانت له انعكاسات إقليمية سلبية. ويتعرض الانتعاش المؤقت الحالي في هذه البلدان لمخاطر كبيرة. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ تباطأ النمو في البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل ملحوظ، وتعرضت الأرجنتين والبرازيل للركود. ولوحظ أيضاً اتجاه نزولي في بلدان أفريقيا المتوسطة الدخل؛ وكان منها نيجيريا التي دخلت في حالة ركود، وأصاب الجمود اقتصاد جنوب أفريقيا بسبب تلاقي عدد من العناصر، كان منها ضعف أسعار السلع

الأساسية، والقلق السياسي الداخلية، والصدمات المتعلقة بالمناخ، والنزاعات الإقليمية، والحد من الطلب الخارجي من الصين^(٢).

٦ - ومن حيث البلدان المتوسطة الدخل في مجموعها، كان الدافع الأساسي للنمو في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٣ هو الاستهلاك الخاص، بينما كانت مساهمة الاستثمار منخفضة نسبياً. وقد يثبت أن نمط النمو هذا لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل، إذ واكبه تراكم مديونية الأسر المعيشية. وفي الوقت ذاته فإن نمو الإنتاجية في البلدان المتوسطة الدخل تباطأ بشكل حاد في الأعوام الأخيرة (انظر الفرع ثانياً - باء).

الشكل الثاني

المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان المتوسطة الدخل حسب المنطقة، ٢٠١٠-٢٠١٨



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

أ - تقدير جزئي للأمم المتحدة.

ب - تنبؤات الأمم المتحدة.

(٢) تتضمن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٧ وتحديثها في منتصف عام ٢٠١٧ تفاصيل أكثر عن التوقعات الاقتصادية للمناطق والبلدان.

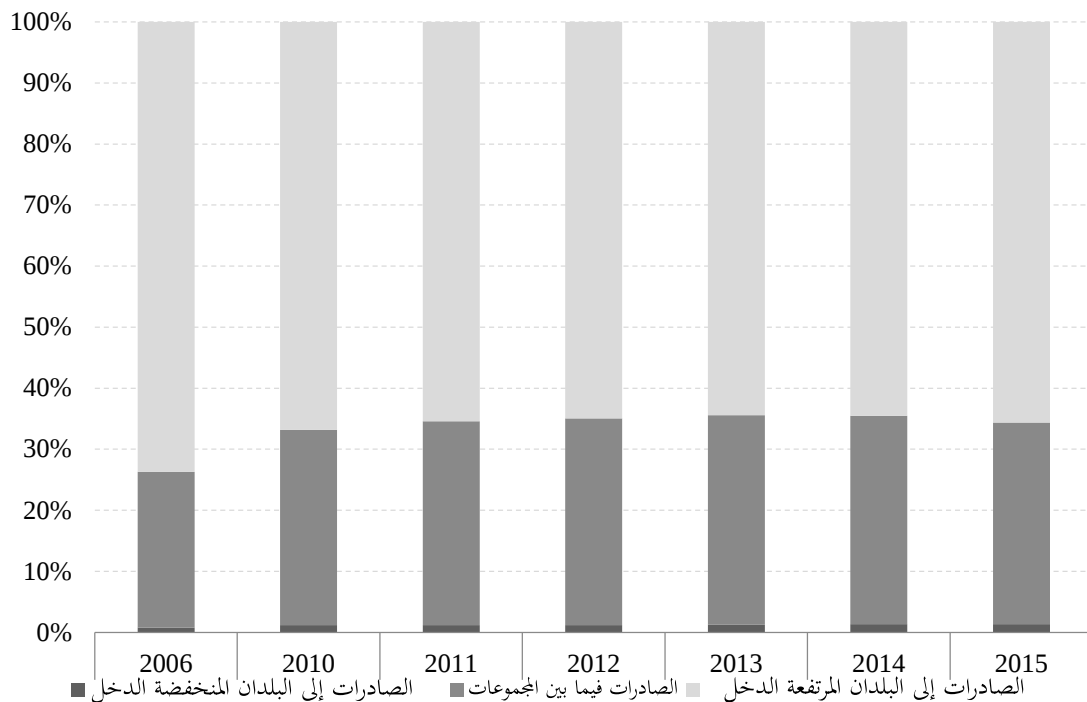
٢ - التجارة الدولية

٧ - اتسمت التجارة الدولية للبلدان المتوسطة الدخل بالبطء في خضم التباطؤ العام للتجارة العالمية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، التي أعاقتهما التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف، فضلاً عن ازدياد التدابير المقيدة للتجارة، وتراجع معدل التوسع في سلاسل القيمة العالمية. غير أن صادرات البلدان المتوسطة الدخل بدأت تنتعش منذ منتصف عام ٢٠١٦. وازدادت الصادرات السلعية للبلدان المتوسطة الدخل في آسيا بمعدل قوي؛ بيد أن البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا مرت إما بانتعاش بطيء في أحجام صادراتها أو شهدت، في بعض الحالات كنيجيريا، تقلصاً حاداً راجعاً إلى انقطاع إنتاج النفط الناجم عن النزاعات.

٨ - وفي العقد الماضي ازدادت بالتدريج حصة التجارة فيما بين المجموعات للبلدان المتوسطة الدخل في مجمل تجارتها. فمثلاً ازداد مجموع الصادرات فيما بين المجموعات من حوالي ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى قرابة ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٥ (الشكل الثالث). وفي الوقت ذاته سجل معظم البلدان المتوسطة الدخل تقدماً بسيطاً في تنويع تكوين ومقاصد صادراتها، ولا تزال البلدان عرضة للتغيرات المفاجئة في الطلب الخارجي.

الشكل الثالث

حصة الصادرات السلعية للبلدان المتوسطة الدخل بالقيمة الدولار حسب المقصد، ٢٠١٥-٢٠٠٦



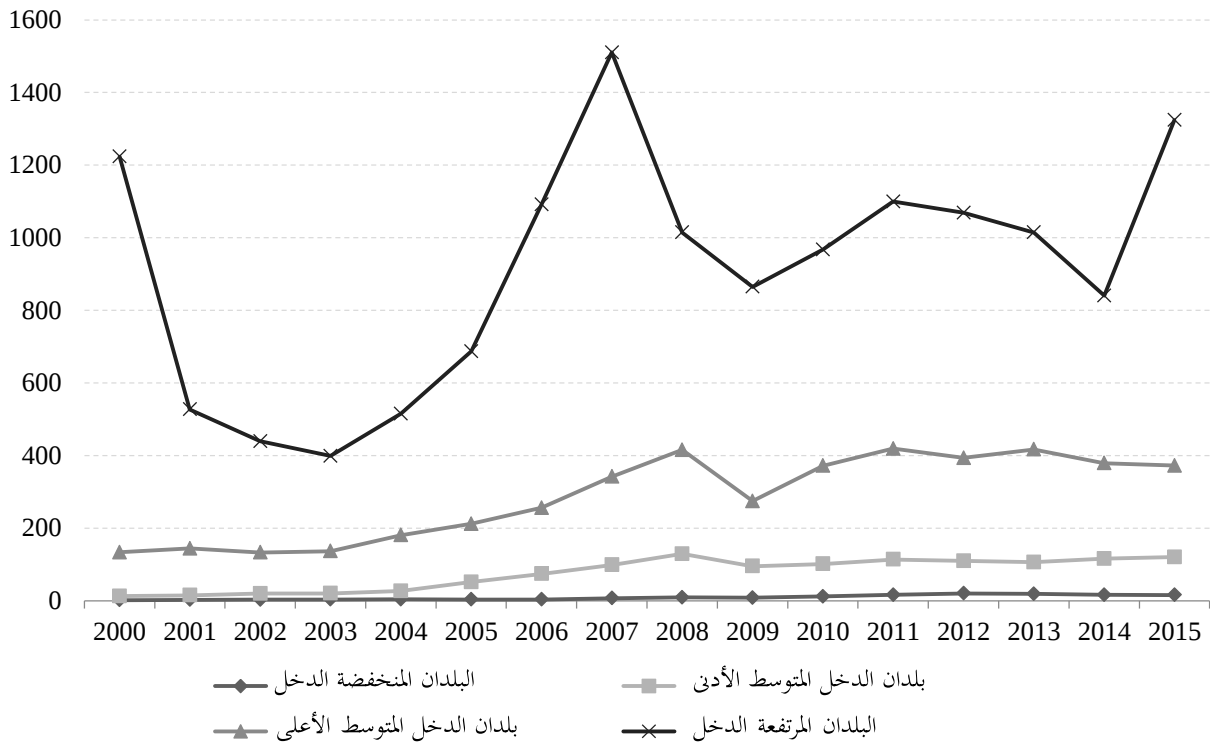
المصدر: حساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٣ - تدفقات رأس المال

٩ - ظل مجموع التدفقات المالية الصافية إلى البلدان المتوسطة الدخل سلبياً في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وإن ظل مجموع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً. وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان المتوسطة الدخل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٠، وظلت مستقرة نسبياً من حيث القيمة الإسمية حتى عام ٢٠١٥ (الشكل الرابع). ولا يزال مجموع تدفقات رأس المال إلى البلدان المتوسطة الدخل أدنى بكثير من ذروتها التاريخية. غير أن هذه التدفقات استردت قوتها في أواخر عام ٢٠١٦ ومطلع عام ٢٠١٧، ولا سيما التدفقات إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يعكس تحسن التوقعات بالنسبة إلى بعض المناطق.

الشكل الرابع

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب مجموعات البلدان، ٢٠١٥-٢٠٠٠
(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

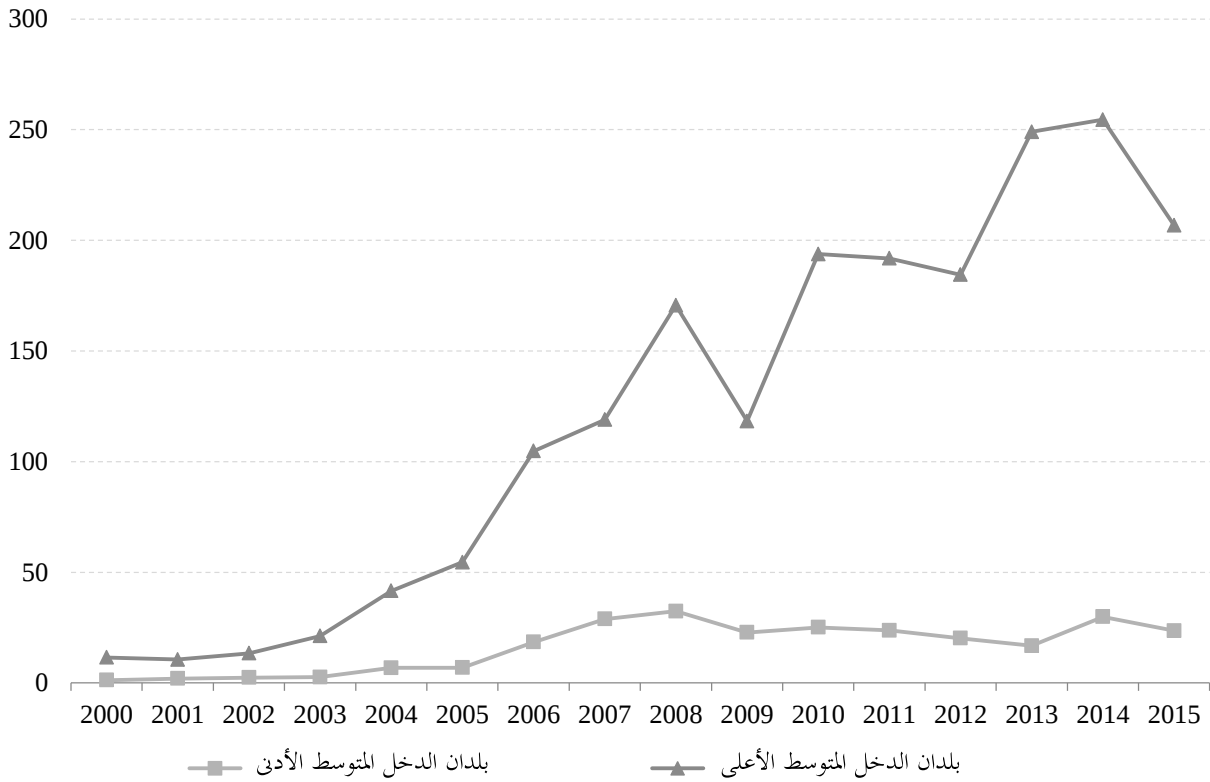


المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٠ - وازداد في الأعوام الأخيرة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، مما يعكس جزئياً نشاطاً أقوى في إطار التعاون بين بلدان الجنوب (الشكل الخامس). بيد أن معظم تدفقات رأس المال، في مختلف فئات أصحاب الدخل، كان يتجه إلى البلدان المرتفعة الدخل (الجدول).

الشكل الخامس

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان المتوسطة الدخل، ٢٠١٥-٢٠٠٠
(بلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

الجدول

رصيد الاستثمار المباشر الصادر في عام ٢٠١٥ حسب مجموعات البلدان
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

المقصد	المصدر			
	الدخل المنخفض	الدخل الأدنى	الدخل المتوسط الأعلى	الدخل المرتفع
الدخل المنخفض	٢٦٦	٥٤٠	٩٤٥٢	٢٢٠٧٨
الدخل المتوسط الأدنى	٣٤٩	٢٣٨٠	١٦٦١٩٧	٤٦٥٥٠٧
الدخل المتوسط الأعلى	١٢	٢٢٤٨٩	٢٠٠٨٩٠	٢٨٩٥٧٢٠
الدخل المرتفع	١٥	٦٤٨١٠	٧٦٤٥٥٧	٢٢٣٦٨٤٥٩

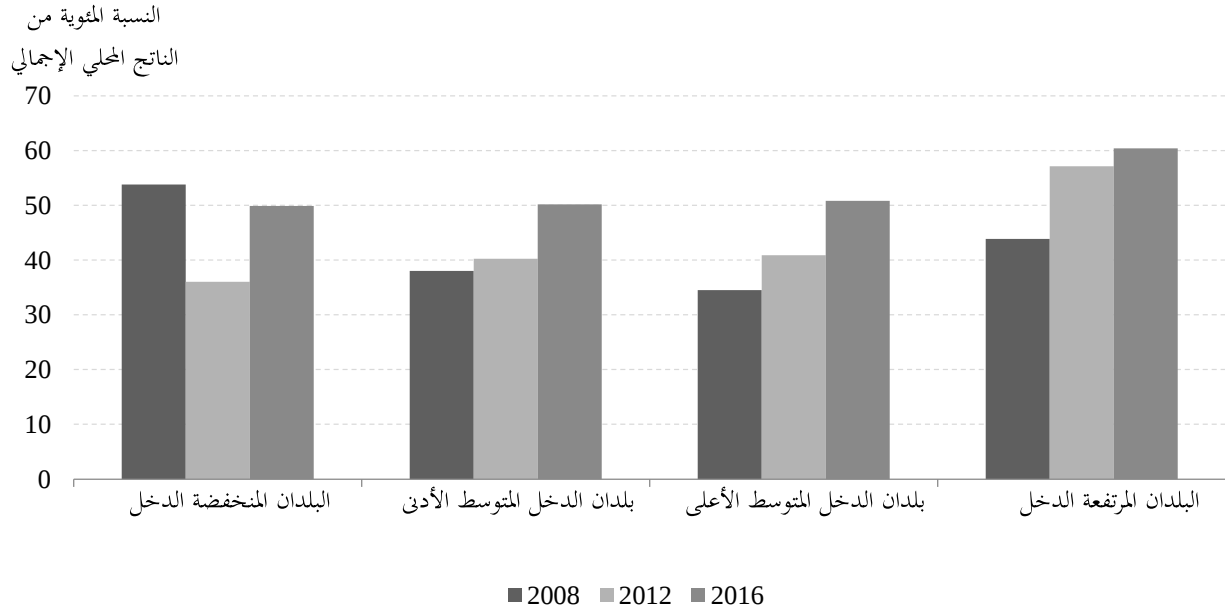
المصدر: حساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى قاعدة بيانات الدراسة الاستقصائية المنسقة عن الاستثمار المباشر، التابعة لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: تتألف فئة الدخل المنخفض من ٥ بلدان، وتتألف فئة الدخل المتوسط الأدنى من ١٢ بلداً، وتتألف فئة الدخل المتوسط الأعلى من ١٥ بلداً، وتتألف فئة الدخل المرتفع من ٤١ بلداً.

٤ - اتجاهات الدين العام

١١ - ازداد الدين العام للبلدان المتوسطة الدخل في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، حيث أدى كساد أو تقلص الناتج في اقتصادات رئيسية عديدة في عام ٢٠١٥ وانخفاض إيرادات السلع الأساسية إلى ازدياد العجز المالي. وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على النمو والأرصدة المالية في عام ٢٠١٦ وانخفاض معدلات الاقتراض بصفة عامة، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتوسطة الدخل كمجموعة زادت من حوالي ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى نسبة متوقعة تبلغ ٥١ في المائة في عام ٢٠١٧ (الشكل السادس). وفي الوقت ذاته فإن خدمة الدين العام والديون المكفولة حكومياً في البلدان المتوسطة الدخل زادت من قرابة ٠,٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى قرابة ١,١٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس جزئياً رفع الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة لأسعار الفائدة وارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة. ويمكن أن يؤثر ارتفاع مستويات الدين العام سلباً على الحيز المالي المطلوب للتصدي للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

الشكل السادس
الدين الإجمالي الحكومي العام حسب مجموعات البلدان (في المتوسط)



المصدر: حساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: في الفترة المختارة لا تشمل البيانات بالاو؛ وتونغا؛ وتيمور - ليشتي؛ والجمهورية العربية السورية؛ وجنوب السودان؛ والصين؛ وليبيا؛ ومنغوليا؛ وناورو.

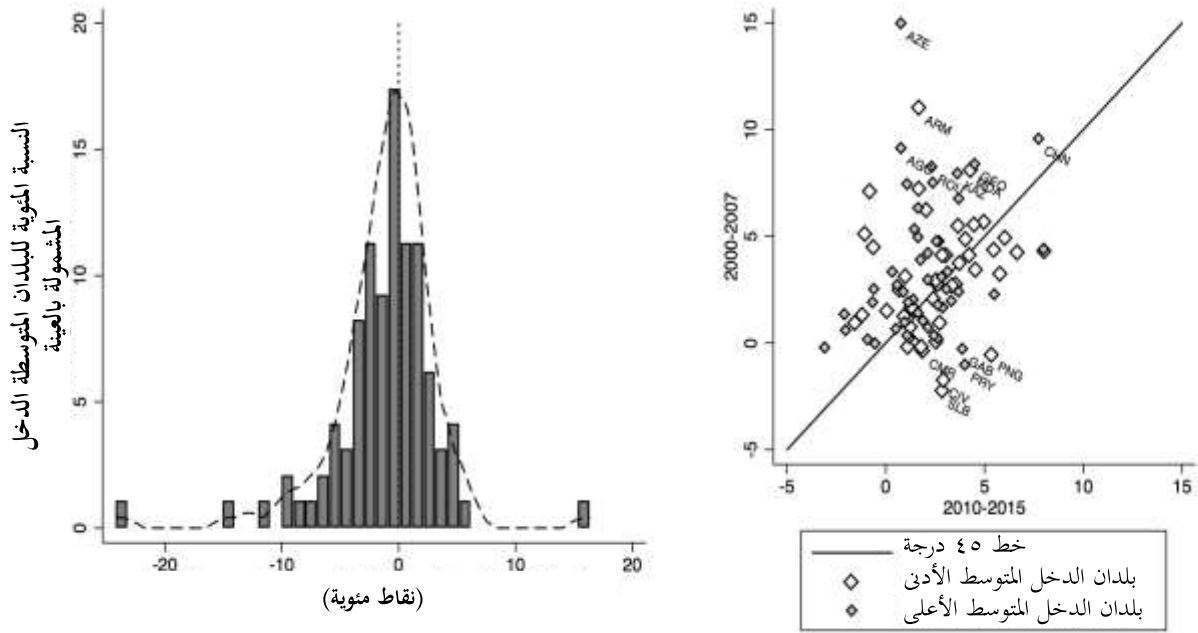
باء - ضرورة تحفيز نمو الإنتاجية سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل

١٢ - حدث منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ركود أو انخفاض على نطاق واسع في نمو إنتاجية اليد العاملة في البلدان المتوسطة الدخل. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ شهد حوالي ٦٠ في المائة من ٩٨ بلداً مشمولاً بالعينة انخفاضاً في متوسط النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة، بالمقارنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ السابقة للأزمة (الشكل السابع). وحتى في البلدان المتوسطة الدخل التي تشهد نمواً أسرع لإنتاجية اليد العاملة، فإن مدى التحسن كان متواضعاً نسبياً. ولا يمثل ارتفاع نمو الإنتاجية في العديد من بلدان الدخل المتوسط الأدنى في فترة ما بعد الأزمة سوى تعافٍ من الانخفاض الملحوظ في الإنتاجية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ السابقة للأزمة.

١٣ - وفي عداد المناطق شهدت أفريقيا وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وغرب آسيا تباطؤاً واسع النطاق في نمو إنتاجية اليد العاملة، في حين أن زهاء ٦٠ في المائة من البلدان المتوسطة الدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي احتفظت على الأقل بمستويات نمو الإنتاجية السابقة للأزمة.

الشكل السابع

نمو إنتاجية اليد العاملة في البلدان المتوسطة الدخل في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ مقارنة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٥



المصدر: حساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ملاحظة: اللوحة اليسرى: الفرق بين الفترتين ٢٠١٥-٢٠١٠ و ٢٠٠٧-٢٠١٠ من حيث متوسط النمو السنوي لإنتاجية اليد العاملة؛ اللوحة اليمنى: نمو إنتاجية اليد العاملة (متوسط النسبة المئوية السنوية). تشمل البيانات ٩٨ من البلدان المتوسطة الدخل المشمولة بالعينة.

١٤ - ويمكن للحقبة الراهنة من تباطؤ نمو الإنتاجية في العديد من البلدان المتوسطة الدخل أن تقوض إلى حد بعد الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. وتقدر الأمم المتحدة أنه إذا ظل مسار النمو العالمي في موقعه الحالي - على الأرجح إذا لم يرتفع نمو الإنتاجية - ولم تتحسن حالة عدم المساواة في توزيع الدخل، فإن زهاء ٦,٥ في المائة من سكان العالم سيظلون يعانون الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، وسيكون عدد كبير منهم في البلدان المتوسطة الدخل. وسيؤثر

نمو الإنتاجية البطيء سلباً ليس فقط على بلوغ الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر، بل أيضاً على التقدم في تحقيق عدد آخر من هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال سينال هذا النمو البطيء من التقدم صوب بلوغ الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، بما في ذلك غايات محددة تتعلق ببلوغ مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية واستدامة نصيب الفرد من النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك فإن التقدم صوب تحقيق مجموعة متعددة من أهداف التنمية المستدامة سيدعم أيضاً نمو الإنتاجية. فمثلاً ستعمل التدابير المتخذة لتحقيق الهدف ٣ بشأن الصحة والرفاهية، والهدف ٤ بشأن التعليم الجيد، والهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ٩ بشأن البنى التحتية والتصنيع والابتكار على تحسين إنتاجية اليد العاملة. وتحتاج البلدان المتوسطة الدخل إلى تمكين نمو الإنتاجية في السياق الواسع لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

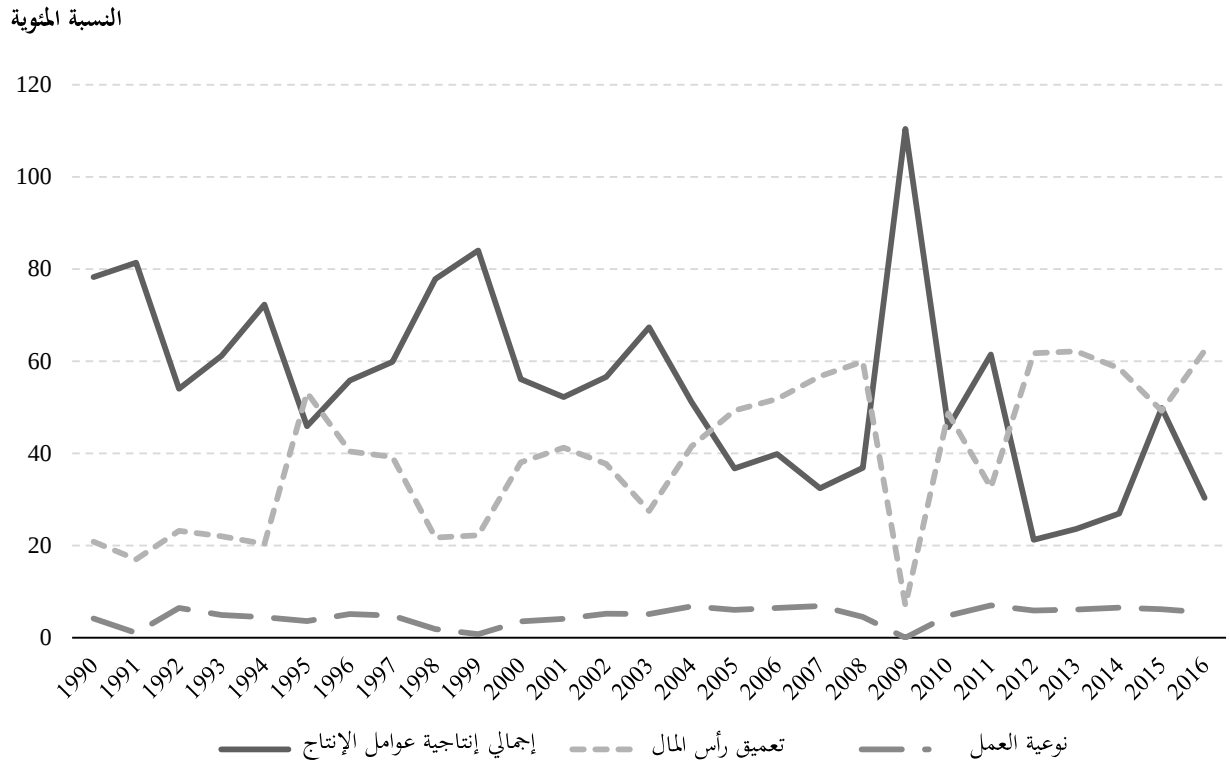
١٥ - وترد أدناه عوامل متعددة كامنة وراء التباطؤ الملحوظ في نمو إنتاجية اليد العاملة في البلدان المتوسطة الدخل. فنمو إنتاجية اليد العاملة يتحدد بثلاثة عوامل محركة مباشرة: نوعية العمل، ورأس المال المتاح للعامل الواحد (تعميق رأس المال)، والكفاءة في تخصيص واستخدام عوامل الإنتاج (إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج). إن مساهمة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، التي تعكس ضعف مكاسب الكفاءة الاقتصادية والانتشار التكنولوجي، في نمو إنتاجية اليد العاملة قد انخفضت بشكل كبير في البلدان المتوسطة الدخل في فترة ما بعد الأزمة، وبذلك استمر الاتجاه الواسع الذي بدأ في التسعينيات (انظر الشكل الثامن)، وبوجه خاص في البلدان المتوسطة الدخل التي كانت قد شهدت من قبل زيادة سريعة في إنتاجية اليد العاملة - وكثير منها في آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ، وآسيا الوسطى، وأوروبا. ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من تباطؤ نمو الاستثمار، فإن المساهمة النسبية لتعميق رأس المال في نمو إنتاجية اليد العاملة ظلت تتزايد في فترة ما بعد الأزمة، مما يعني ضمناً أن تعميق رأس المال تراجع بمعدل أبطأ إذا قورن بنمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

١٦ - وقد أدى النمو الاقتصادي الفاتر وبيئة السياسات غير المتينة في الأعوام الأخيرة إلى تباطؤ نمو الاستثمار وتدهور نوعية الاستثمار، وهو ما يقيد بدوره تعميق رأس المال ونمو إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. ويبيّن الشكل التاسع بوضوح الصلة الإيجابية بين الاستثمار ونمو إنتاجية اليد العاملة فيما بين البلدان المتوسطة الدخل. وفي الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية أدى انهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٤، وسط انخفاض دام عدة أعوام في أسعار السلع الأساسية عموماً، إلى تراجع كبير في نمو الاستثمار. ونجم عن ذلك أن شهدت الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية بوجه عام نمواً في الإنتاجية أقل من النمو في سائر البلدان

المتوسطة الدخل في فترة ما بعد الأزمة، وهذا الاتجاه واضح للغاية في البلدان المصدرة للوقود
(انظر الشكل التاسع).

الشكل الثامن

المساهمة في نمو إنتاجية اليد العاملة في البلدان المتوسطة الدخل، ١٩٩٠-٢٠١٦

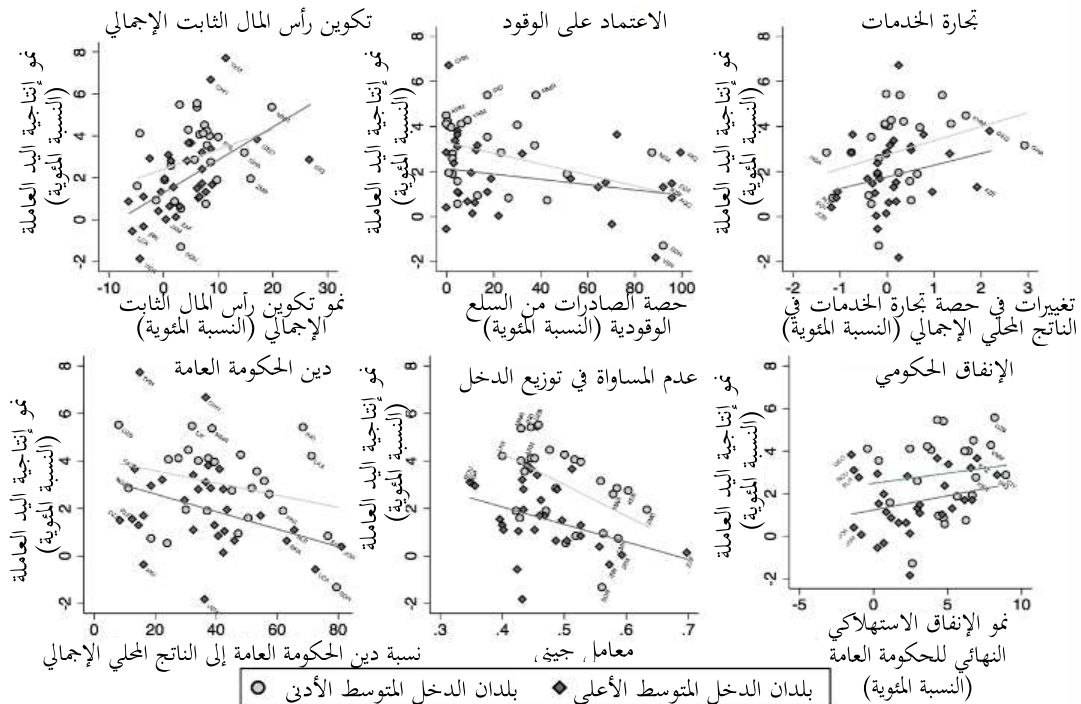
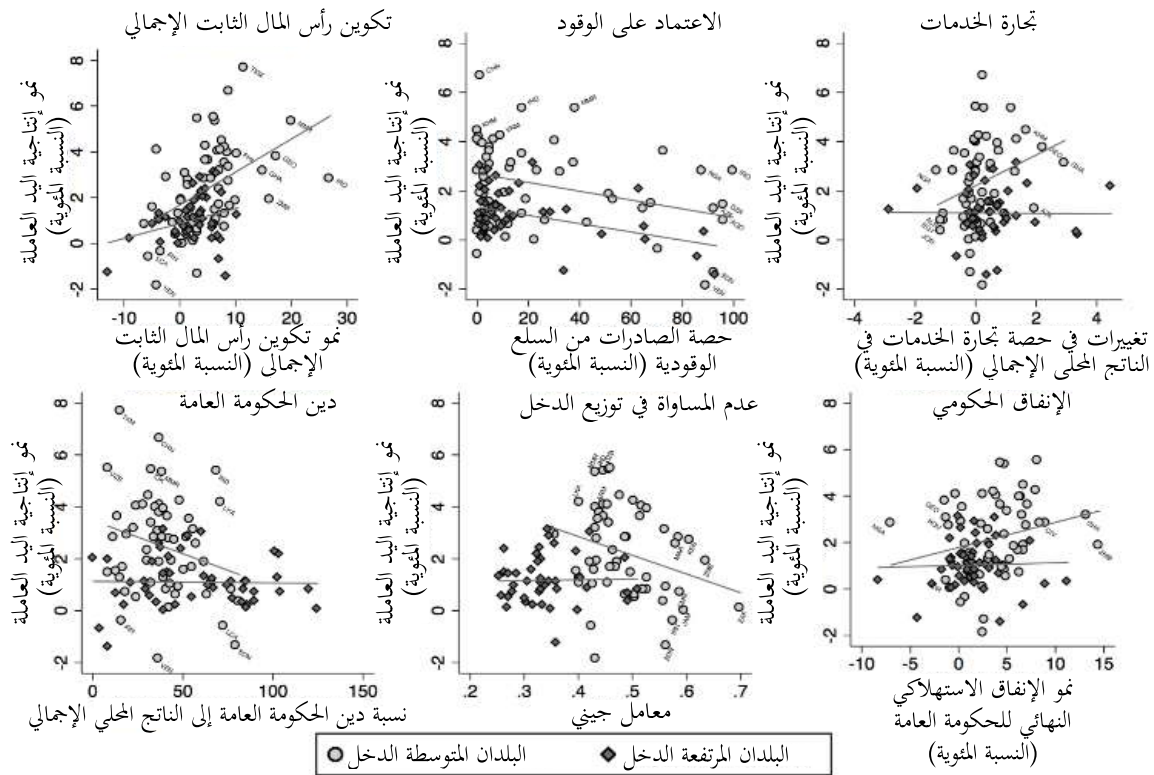


المصادر: حساب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس المؤتمر.

ملاحظة: تشمل البيانات ٤٣ من البلدان المتوسطة الدخل المشمولة بالعينة. ويبين كل خط القيمة الوسطية لمساهمة العامل الخاص به في نمو إنتاجية اليد العاملة.

الشكل التاسع

نمو إنتاجية اليد العاملة ومتغيرات مختارة (متوسط ٢٠١٠-٢٠١٥)



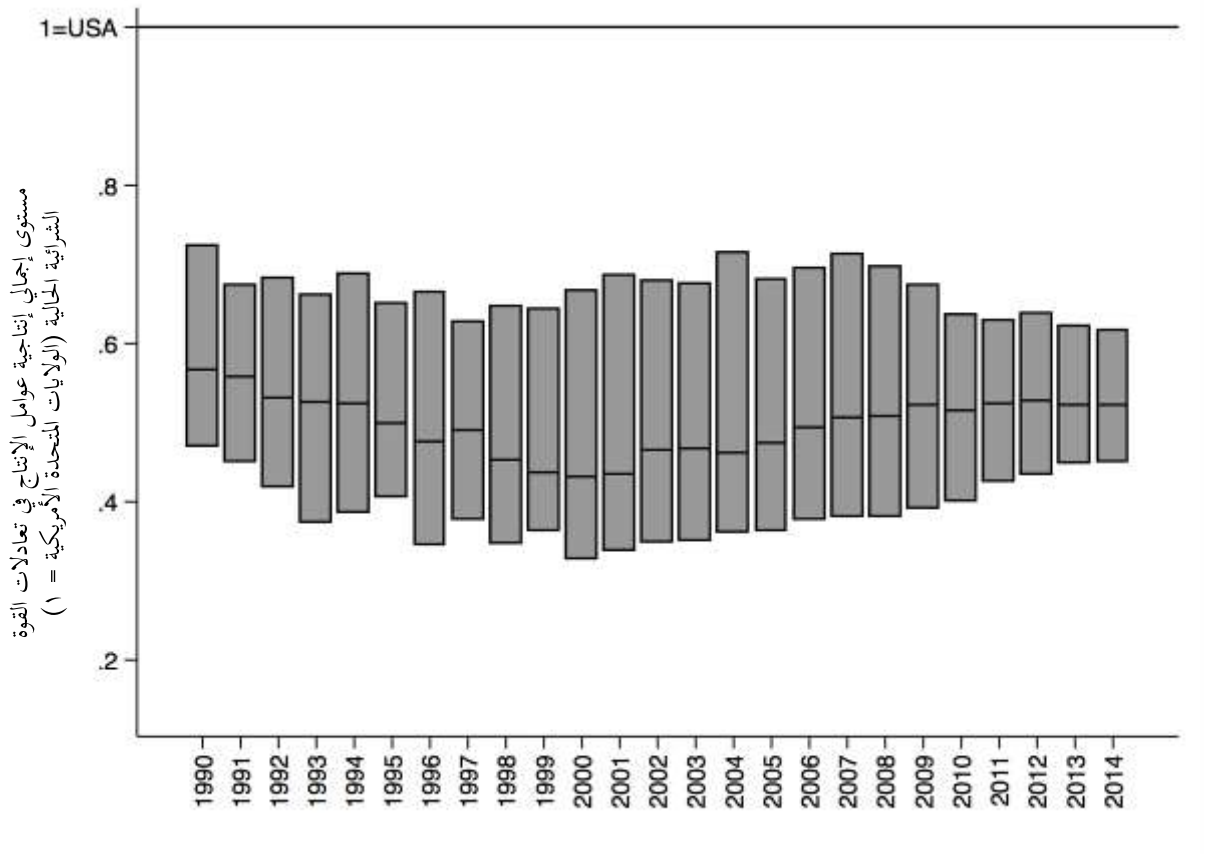
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس المؤتمر؛ ومشروع الاستهلاك العالمي والدخل؛ وآلية صندوق النقد الدولي *Fiscal Monitor*؛ وشعبة الإحصاءات، وقاعدة بيانات القيم الإجمالية الرئيسية للحسابات القومية؛ ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ملاحظة: تبين اللوحة العليا البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل. وتبين اللوحة السفلى: بلدان الدخل المتوسط الأدنى والأعلى. وتغطي البيانات، رهناً بمتغيرات المصالح، ٥٧-٦٠ من البلدان المتوسطة الدخل المشمولة بالعينة و ٤٣-٤٩ من البلدان المرتفعة الدخل المشمولة بالعينة.

١٧ - وتركت الأزمة المالية العالمية أيضاً ندوباً عميقة على نمو الإنتاجية في البلدان المتوسطة الدخل. وأدت الضائقة الائتمانية التي تلت الأزمة إلى تقييد تمويل الشركات وتعطيل خطط الاستثمار. ولحق الضرر بصورة كبيرة بالشركات الأصغر حجماً وعمراً في البلدان المتوسطة الدخل، إذ ضعف حصولها على مصادر التمويل البديلة. وأدى ضعف تدفقات رأس المال الدولي إلى البلدان المتوسطة الدخل إلى زيادة تفاقم مشكلة عدم كفاية التمويل. ويرى المستثمرون الدوليون أن بيئة السياسات الدولية غير المتينة، والتقدم الأبطأ مما كان متوقعاً في الإصلاحات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الواسع النطاق في بعض البلدان الكبيرة المتوسطة الدخل، هي أمور تمثل مخاطر. إن زيادة حدة هذه المخاطر والاستمرار في توسيع نطاق الاختلافات في أسعار الصرف المعدلة حسب المخاطر بين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المتوسطة الدخل قد وضعاً مزيداً من الضغوط على تدفق رأس المال من هذه البلدان.

١٨ - وساهمت التجارة العالمية الضعيفة أيضاً في تباطؤ نمو إنتاجية اليد العاملة. وفيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل، فإن الصلة بين التجارة والإنتاجية تكون ملحوظة إلى حد كبير في مجال تجارة الخدمات (انظر الشكل التاسع). فالتجارة تؤثر في الإنتاجية ليس فقط من خلال أثرها على الاستثمار في قطاع التصدير، بل أيضاً من خلال دورها كقناة لنشر التكنولوجيا والمعارف في البلدان المتوسطة الدخل، حيث تكون مستويات الإنتاجية عادة أقل منها في البلدان النامية (انظر الشكل العاشر). وتزيد التجارة من فرص الشركات في استيعاب التكنولوجيا المتقدمة التي كثيراً ما تكون متجسدة في البضائع والخدمات. ويمكن للشركات أيضاً، من خلال التجارة، تنشيط الإنتاجية بإيجاد وفورات الإنتاج الكبير، والحد من تكاليف المدخلات من خلال استيراد مواد وسيطة أجنبية أرخص، وإدخال تقنيات إنتاج جديدة. وفي بيئة للتجارة تتسم بعدم التمييز وتقوم على القواعد، تزيد المنافسة الدولية أيضاً الإنتاجية بوجه عام من خلال حفز الشركات المحلية إلى الابتكار، وجعل الشركات المنخفضة الإنتاجية تخرج من السوق.

الشكل العاشر

إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج في البلدان المتوسطة الدخل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية
(١٩٩٠-٢٠١٤)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات من الجدول العالمي لجامعة بنسلفانيا (النسخة ٩,٠).

ملاحظة: تشمل البيانات ٤١ من البلدان المتوسطة الدخل المشمولة بالعينة. في كل صندوق تمثل القمة، والخط الأفقي داخله، والقاع، على التوالي، المئين الخامس والسبعين والخمسين والخامس والعشرين بين البلدان المتوسطة الدخل المشمولة بالعينة في العام المختار.

١٩ - إن الزيادة الكبيرة في مستويات الدين العام في فترة ما بعد الأزمة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، وفي مستويات الدين الخاص في بعضها، قيدت أيضاً فيما يبدو نمو الاستثمار والإنتاجية (انظر الشكل التاسع). ويمكن للزيادة الكبيرة في الدين أن تفضي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، ومن شأن ارتفاع الدين العام أن يزيد من توقع فرض ضرائب أعلى مستقبلاً، وكلا الأمرين يعوق الاستثمار. وتنزع مستويات الدين العام المرتفعة أيضاً إلى أن يصحبها ازدياد تقلب النمو - مما يعكس جزئياً الخيارات المحدودة أمام الحكومات في السياسات المالية لمواجهة

للتقلبات الدورية في فترات الركود الاقتصادي؛ وهذا التقلب يمنع الاستثمار أيضاً. ويمكن أيضاً لزيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، مقترناً بانخفاض توافق الآراء الاجتماعي والسياسي وازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي، أن يثبط الاستثمار ويعوق نمو الإنتاجية على المدى الطويل. وتعجز الأسر المعيشية عادة عن الاستثمار في التعليم ومراكمة رأس المال البشري.

٢٠ - ويصبح تغير المناخ أيضاً بقدر متزايد من محددات الإنتاجية في البلدان المتوسطة الدخل. فالصدمات المناخية البالغة الشدة تؤثر مباشرة على الإنتاجية من خلال إتلاف البنية التحتية ونزوح القوى العاملة. ولدى عدد من البلدان المتوسطة الدخل قطاعات كبيرة معرضة للمناخ، كالزراعة، والتعدين، والتشييد.

٢١ - ويمكن التفكير في عدد من خيارات السياسة العامة لتنشيط نمو الإنتاجية، ومنها اتخاذ تدابير في مجال السياسة المالية الأكثر استباقية عندما يتاح الحيز المالي. ويوضح الشكل التاسع أن البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نمو الإنفاق الحكومي تنزع إلى أن يتحقق فيها نمو أعلى لإنتاجية اليد العاملة. ويمكن للسياسة المالية الفعالة أن تساعد في دفع الإنتاجية إلى الأمام من خلال الاستثمار في عدة مجالات، ومنها البنية التحتية، والتعليم والتدريب المهني، والرعاية الصحية، وذلك لبناء قدرات القوى العاملة التي تكون عادة أصغر سناً وتحقيق العائد الديمغرافي بالكامل. ويمكن للسياسة المالية أيضاً أن تدعم أنشطة البحث والتطوير للنهوض بالتقدم التكنولوجي المحلي. وبإمكان تحسين إدارة الضرائب وقوانين الضرائب أيضاً القضاء على سوء تخصيص الموارد الناجم عن الحوافز الضريبية التمييزية. ومن الممكن أن يساعد ذلك في تحسين الإنتاجية إجمالاً بتخصيص موارد للأنشطة الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وتنبيط الاستثمار في المشاريع المنخفضة الإنتاجية ذات العائدات الاجتماعية الشاملة المنخفضة. وذلك مهم للغاية للبلدان التي تعاني ارتفاع مستويات الدين العام. ويتعين على الحكومات في ضوء ذلك التأكد من فعالية السياسة المالية في تعزيز الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل. فمثلاً إذا لم تكن كل أنشطة البحث والتطوير تؤدي إلى زيادة الإنتاجية على نطاق واسع، فإنه يمكن إعطاء الأولوية للدعم المالي للأنشطة التي تركز على تكنولوجيا الأغراض العامة - كتكنولوجيا المعلومات - التي يمكن أن تفيد طائفة واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

٢٢ - والمطلوب تضافر الجهود في السعي إلى التحول الهيكلي إلى قطاعات أكثر إنتاجية. وإذا كانت القطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات العالية المهارات تنزع إلى الاستفادة أكثر من التكنولوجيات التي تحسن إنتاجية اليد العاملة، فإن القطاعات الأخرى، كقطاعات الخدمات المتدنية المهارات، لديها إمكانيات محدودة لنمو الإنتاجية. إن الأثر الملحوظ لانخفاض أسعار السلع الأساسية على إنتاجية البلدان المعتمدة على هذه السلع يلقي مزيداً من الضوء

على الحاجة إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية. إن وضع استراتيجية إنمائية تحوّل الاقتصاد تدريجياً إلى مجموعة متنوعة من القطاعات الصناعية والخدمية الإنتاجية أمر حاسم لنمو الإنتاجية على المدى البعيد. وفي الوقت نفسه تحتاج القطاعات الزراعية إلى استمرار نمو الإنتاجية، فالزراعة لا تزال توفر الكثير من النواتج والعمالة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل.

٢٣ - ويمكن أيضاً تحسين الإنتاجية من خلال نشر أسرع للابتكارات من البلدان والشركات العالية الإنتاجية إلى غيرها. وعلى البلدان المتوسطة الدخل تحسين قدرتها على الاستفادة من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارهما قاتين للحصول على التكنولوجيا والمعارف والمهارات. إن التكنولوجيات الرقمية الجديدة هي من التكنولوجيات السريعة التغير التي تخلق القدرة على رفع الإنتاجية لدى الشركات القادرة على الأخذ بها بنجاح. وعلى الصعيد المحلي فإن السياسات المعمول بها في مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية، والتعاون بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وتطوير التعليم والمهارات، تحتاج إلى أن تصاغ بحيث تشجع تنمية القدرات الوطنية، والابتكار، ونقل التكنولوجيا ونشرها، وهذا يجعل بمساعدة الشركات المنخفضة الإنتاجية على التدارك.

٢٤ - إن زيادة نمو الإنتاجية الكلي لا يمكن في حد ذاتها أن تفضي بالضرورة إلى تحسين واسع النطاق للرفاه. وبعد إيجاد العمل اللائق عنصراً محورياً في ضمان وجود صلة إيجابية بين نمو الإنتاجية وتحسن الرفاه. وإذا كانت التكنولوجيا تعمل فقط على تحسين إنتاجية العمال ذوي المهارات العالية و/أو إزاحة العمال ذوي المهارات المتوسطة، فإن بإمكانها مفاقمة فجوات الأجور الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان نمو الإنتاجية يفوق نمو الأجور، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ازدياد عدم المساواة في توزيع الدخل، إذ ينزع رأس المال إلى أن يتوزع على السكان على نحو غير متساوٍ. ولما كانت بلدان متوسطة الدخل عديدة لا تزال تشهد عدم المساواة في توزيع الدخل بشكل مرتفع و/أو متصاعد، فإن من الأمور الحاسمة التأكد من التقاسم المنصف للمكاسب الإنتاجية مستقبلاً، فهذا بدوره سيكون له أثر ارتدادي على نمو الإنتاجية.

ثالثاً - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل^(٣)

ألف - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل والإنجازات الرئيسية

٢٥ - تشارك الأمم المتحدة بنشاط في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل في مجالات متعددة، محققةً نتائج حقيقية، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغير المناخ، والخطة الحضرية الجديدة، والبرامج الإنمائية الوطنية، ومستخدمةً طائفة واسعة من الأدوات، ومنها تقديم المساعدة التقنية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتنمية القدرات. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧ تجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة استقصائية للحكومات المستفيدة من البرامج القطرية، وستوفر هذه الدراسة تقييماً مستكملاً لنطاق وكفاءة وجدوى أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في البلدان المستفيدة من البرامج، ومنها البلدان المتوسطة الدخل، ومواءمة أنشطتها مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وستعرض نتائج الدراسة الاستقصائية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٦ - وقد ورد في نتائج الدراسة الاستقصائية السابقة التي أجريت في عام ٢٠١٥ أن الأغلبية الساحقة من المجيبين اتفقت على أن أنشطة منظومة الأمم المتحدة تتواءم بشكل وثيق مع الاحتياجات الإنمائية للبلد المعني؛ وفي الوقت ذاته حدد عدد من المجالات ذات الأولوية لتعزيز التعاون الإنمائي مع منظومة الأمم المتحدة، وهي تقديم الدعم في مجالات البيئة، والتنمية المستدامة، والصحة، والزراعة، والتنمية الريفية، والنمو الاقتصادي، والعمالة.

٢٧ - وفي الفترة قيد الاستعراض (٢٠١٥-٢٠١٧) دأبت الأمم المتحدة على تقديم دعم فعال إلى البلدان المتوسطة الدخل في مجالات مختلفة. ويرد أدناه بعض الأمثلة المختارة التي قدمتها شتى منظمات الأمم المتحدة، والتي تعكس جزءاً صغيراً فقط من هذا الدعم، وهي مصنفة حسب مجالات التعاون المهمة.

٢٨ - واشتركت الأمم المتحدة بنشاط مع البلدان المتوسطة الدخل في توفير الدعم للإدارة الرشيدة، وتحسين نوعية الإدارة العامة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتطوير الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط البلدان المتوسطة الدخل في منطقة البلقان الغربية ورابطة الدول المستقلة في تدعيم أطرها

(٣) ستتاح قائمة شاملة لدخالات منظومة الأمم المتحدة في www.un.org/development/desa/dpad (تصدر قريباً).

ومؤسساتها السياسية والتشريعية الوطنية، والعمليات الانتخابية والمهام التشريعية للبرلمانات الوطنية، والمؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد، بما في ذلك في البوسنة والهرسك وصربيا وجمهورية مولدوفا. وعكف البرنامج الإنمائي أيضاً، بالتعاون مع منظمات أخرى، على تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أرمينيا وبيلاروس وتركمانستان. وفي إطار برنامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الممول من الاتحاد الأوروبي عن "تعزيز وحماية عمل العاملات المهاجرات وما لهن من حقوق الإنسان من خلال مشاركة آليات حقوق الإنسان الدولية والوطنية في تعزيز المساواة"، عملت الهيئة بشكل وثيق مع الفلبين والمكسيك وجمهورية مولدوفا في تعزيز إدارة شؤون الهجرة، تماشياً مع الأطر الشارعة الراهنة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقلة من المنظمات الأخرى بتنفيذ مبادرة إقليمية مشتركة للقضاء على زواج الأطفال، ومواءمة سن الزواج مع المعايير الدولية. واستمر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تزويد عدة بلدان متوسطة الدخل بالمساعدة التقنية في منع الإرهاب، بناء على طلبها؛ وجرى تقديم خدمات تشريعية لتنقيح تشريعات مكافحة الإرهاب إلى عدة دول، منها سري لانكا والعراق.

٢٩ - وأعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا عدة تقارير تحليلية للسياسات عن القضايا الهامة التي تتناول الصلة بين السلام والأمن والتنمية، وذلك لتوفير معلومات عن التحديات الراهنة والناشئة التي تعوق التنمية في أفريقيا، والجهود الوطنية والدولية المبذولة للتصدي لهذه التحديات. وتشدد هذه التقارير على الحاجة إلى تعزيز التركيز على الصلة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة، وذلك تحقيقاً لتحول هيكلي شامل، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا.

٣٠ - وتطرقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون وثيق مع الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، إلى آثار النزاع في الجمهورية العربية السورية التي امتدت إلى مصر والعراق ولبنان والأردن وتركيا المجاورة لسوريا. ونظراً إلى سرعة وحجم وتعقد وصول اللاجئين، اعتمدت المفوضية استراتيجيات وأنظمة تنفيذية جديدة لمساعدة الحكومات في التخفيف مما يترتب على ذلك من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. والمثال الرئيسي لذلك هو الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تتواءم بشكل وثيق مع البرامج الوطنية للقدرة على الصمود التي تتولاها الحكومات، والتي تنفذ استجابات متكاملة في المجالين الإنساني والإنمائي.

٣١ - وساند صندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٧ بلداً متوسط الدخل في وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات ومعايير للعاملين في مجال الرعاية الصحية تتعلق بتقديم خدمات عالية

الجودة للصحة الجنسية والإنجابية إلى المراهقين والشباب، وساعد أيضاً في منع العنف الجنساني والحماية منه والتصدي له، وزاد من الاستثمارات في المراهقين والشباب المهمشين.

٣٢ - ودعمت الأمم المتحدة بنشاط أيضاً وضع سياسات لتحسين النمو الشامل المستدام في البلدان المتوسطة الدخل. وفي الفلبين أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكليفاً بدراسات وحوارات بشأن الفقر أثرت في صياغة إطار رؤية البلد الطويلة الأجل وخطة الفلبين الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وفي فيجي، التي كان عدم حصول سكان جزر المحيط الهادئ فيها على الخدمات المالية عائقاً رئيسياً أمام تحسين فرص كسب الرزق وشبكات الأمان للنساء والشباب، فإن البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دعم النواتج المالية والخدمات الرقمية المبتكرة، للوصول إلى الأسواق الريفية وتلك التي تقل فيها الخدمات في ستة بلدان.

٣٣ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) القيام بالأنشطة التي تستهدف التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، مما يؤدي إلى خلق الوظائف من خلال تنويع الصناعة ورفع مستوياتها، وزيادة الإنتاج والاستهلاك المستدامين باستخدام نماذج أعمال ذكية. ويعد برنامج الشراكة القطرية لليونيدو نموذجاً مبتكراً للشراكة لتعجيل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة على المستوى القطري. وفي عام ٢٠١٦ أُطلق المشروع التجريبي في إطار برنامج الشراكة القطرية في بيرو، مركزاً على الجودة والابتكار، وتطوير سلاسل القيمة، والحظائر الصناعية المستدامة، وكفاءة الموارد الصناعية والطاقة، والطاقة المتجددة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ جرى تمديد نهج برنامج الشراكة القطرية إلى فيرغيزستان. وعملاً على تعزيز التنمية على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد، توفر اليونيدو مدخلات تحليلية واستشارية للبلدان المتوسطة الدخل في آسيا الوسطى بشأن الجوانب المختلفة للبنية التحتية للأعمال التجارية.

٣٤ - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مع البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق التنمية المستدامة، وتتصدى في الوقت نفسه للتحديات الحاسمة مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي. وتعمل الفاو مع شركاء "قطاع الإنتاج" في الصين على إدراج الأهداف البيئية في برامج الاستثمار في إدارة المياه والغابات. ودعمت الفاو بيئة مواتية للاستثمار في المنظومة الغذائية في شرق ووسط أوروبا وشمال أفريقيا، بتيسير إجراء حوار بشأن السياسات بين الحكومة والعناصر الفاعلة الرئيسية في سلاسل القيمة. فعلى سبيل المثال ساعدت الفاو أوكرانيا مؤخراً في تنقيح معاييرها للسلامة الغذائية، تنشيطاً لصادرات قطاع الألبان إلى الاتحاد الأوروبي، واستكشافاً لفرص تصدير جديدة.

٣٥ - وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات دعمه للبلدان المتوسطة الدخل في تعزيز ما لديها من نظم الاتصال، وتطوير البنية التحتية للاستفادة من النظام بكفاءة صورة، ووضع وتنفيذ سياسات وأنظمة مناسبة، وبخاصة في التحول من التلفزيون التناظري إلى التلفزيون الرقمي.

٣٦ - وفي مجال إدماج الدعم المقدم إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، شجعت منظومة الأمم المتحدة وعززت تبادل المعارف والدراية التقنية بين البلدان المتوسطة الدخل. وفي عام ٢٠١٦ اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول استراتيجية مؤسسية له بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جرى وضعها بالتشاور مع دول أعضاء عديدة. ويواصل البرنامج الإنمائي تيسير تبادل المعارف الموسعة عن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبخاصة من خلال نظامه العالمي لتبادل الحلول الإنمائية المسمى "SSMart for SDGs"، الذي أطلق في عام ٢٠١٦.

٣٧ - وفي عداد اللجان الإقليمية تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع البلدان الأعضاء المتوسطة الدخل في المنطقة على دعم تعميق التجارة والاستثمار داخل المنطقة، وإعادة تأكيد أسبقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتساعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا البلدان المتوسطة الدخل في منطقتها على جني فوائد التجارة الدولية من خلال أنشطة بناء القدرات في مجال تيسير التجارة. إن برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وهو برنامج مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا، هو بمثابة قاعدة لتيسير التعاون الاقتصادي بين أذربيجان وأفغانستان (من أقل البلدان نمواً) وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

٣٨ - ووفر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الدعم لـ ٥٤ بلداً أفريقيًا، منها ٢٦ بلداً متوسط الدخل، في مفاوضاتها لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، التي هي مثال نموذجي للتعاون بين بلدان الجنوب، والتي أطلقت رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٥ وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان "مشروع التعاون بين بلدان الجنوب" الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في إدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واقتراح تحالفات مبتكرة مع البلدان النامية لتعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تطلعاً بصفة خاصة إلى تيسير تبادل السياسات والاستراتيجيات المبنية على الأدلة لتسخير فوائد العائد الديمغرافي؛ ووضع الأطر التنظيمية والسياساتية المتعلقة باستفادة الجميع من الصحة الجنسية والإنجابية. وعملت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بنشاط في تصميم وتنظيم إدارة التعلم والتدريب والمعارف في مجال الشراكات العالمية، التي يعد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءاً أساسياً منها. وقد تشارك مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب وكلية

موظفي منظومة الأمم المتحدة في بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في منطقتين (الدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة)، وصولاً إلى فهم مشترك لنظرية وممارسة هذا التعاون.

٤٠ - وفي مجال دعم وتقييم الأولويات الوطنية، بما في ذلك صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وغير ذلك من الخطط الإنمائية ووثائق السياسات العامة، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مؤخراً برامج قطرية عديدة في البلدان المتوسطة الدخل، ومنها البرنامج القطري لكوبا (٢٠١٦-٢٠٢٠)، استهدافاً لتحسين بيئة الأعمال التجارية واستدامتها، وتحسين القدرة التنافسية الصناعية، وجذب الاستثمار الأجنبي. ويركز البرنامج القطري للسلفادور (٢٠١٦-٢٠٢٠) على مكوّنين رئيسيين: تحسين تنفيذ السياسة الصناعية بتشجيع الأداء المحسّن في سلاسل مختارة للقيمة الصناعية، واتباع نهج مبتكرة للاستخدام الكفؤ للموارد والإنتاج الصناعي الأنظف. وتقوم اليونيدو في أفريقيا بتوجيه الجهود صوب الحد من أوجه عدم المساواة بمواءمة عملها مع جداول الأعمال الدولية المختلفة، وتركز أيضاً على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وترويج أفضل التكنولوجيات.

٤١ - ودعم الأونكتاد البلدان المتوسطة الدخل في جهودها من أجل صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، من خلال عمليات استعراض الأطر الوطنية للسياسات التجارية، وكان منها استعراض سياسة الخدمات الذي جرى في الوقت نفسه. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ جرت عمليات استعراض الأطر الوطنية للسياسات التجارية في أنغولا وبنما وبوتسوانا وتونس وجامايكا والجزائر والجمهورية الدومينيكية وزامبيا وناميبيا. وأجرى الأونكتاد أيضاً عدة عمليات استعراض لسياسات الخدمات لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل في تقييم اقتصادها وتجارها في مجال الخدمات، من أجل تطوير القدرات الإنتاجية التنافسية في قطاع الخدمات، والمشاركة بشكل أفضل في المفاوضات التجارية الدولية. ويساند الأونكتاد أيضاً البلدان المتوسطة الدخل في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٤٢ - وفي آسيا تساعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الحكومات الوطنية في تحديد الأولويات الإنمائية الوطنية ووضع خطط إنمائية وطنية. وعرض تقرير عام ٢٠١٦ عن التنمية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة: اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على المستوى الوطني إطاراً تحليلياً فريداً لتحديد الأولويات الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقدم التقرير حساباً عن القفزة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لبنغلاديش وكازاخستان وفيجي. وفي منطقة المحيط الهادئ وفرت اللجنة الدعم التقني لكيريباس من أجل إعداد خططها الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وفي الهند تعاونت اللجنة مع فريق الأمم المتحدة القطري في توفير تحليل استراتيجي مبني على الأدلة ودعم

السياسات من أجل التحول إلى خطة عام ٢٠٣٠ ودفع تنفيذها قدماً. وقدمت اللجنة الدعم في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والوثائق الأساسية للسياسات العامة، كالسياسة الوطنية للمرأة لعام ٢٠١٦، والمبادئ التوجيهية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الشاملة لمسائل الإعاقة، فضلاً عن دعم وضع خرائط طريق للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بنغلاديش وبوتان والهند وباكستان وسري لانكا وملديف.

٤٣ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط سمسة الخبرة، وعقد اجتماعات للشركاء، والدعوة إلى تعزيز النظم الصحية، وتوفير الدعم لرصد تنفيذ القواعد والمعايير والاتفاقات الدولية. ويرصد الصندوق ويستخدم نسبة دخل أفقر السكان إلى أغنى الشرائح الخمسية من السكان، ومعدل القبالة الماهرة لأفقر الشرائح الخمسية من السكان، وصولاً إلى قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد والتدخل المحدد الهدف.

٤٤ - وتسلم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، المتعلقة بغاية وضع نهاية لوباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ في أهداف التنمية المستدامة، بأهمية البلدان المتوسطة الدخل والتحديات الفريدة التي تواجهها. وفي مواجهة الواقع المتمثل في أن البلدان المنتقلة إلى وضع الدخل المتوسط قد لا يتسنى لها الوصول إلى قنوات التمويل الخارجية التي كانت متاحة لها من قبل من أجل برامجها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وضع البرنامج المشترك وغيره من الأطراف المؤثرة الرئيسية مبادئ موجّهة لعقد 'اتفاقات' بين الإدارات الحكومية أو الممثلين الحكوميين والجهات المانحة.

٤٥ - وتضطلع منظمة الصحة العالمية بدور نشط في مساندة البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصحة. وتتحدد أنشطة التعاون التقني للمنظمة في استراتيجيات التعاون القطري. وتستخدم المنظمة في أوروبا أداة بديلة هي الاتفاق التعاوني لفترة سنتين للتعاون مع البلدان. وقد تطور الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى البلدان من الدعم التشغيلي المباشر إلى إسداء المشورة في مجال السياسات للمسؤولين بشأن تنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات التي تتفق عليها مجالس إدارة المنظمة ومكاتب المنظمة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي وعلى صعيد المقر.

٤٦ - وتحدد الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ كيفية تنفيذ البرنامج لإجراءات دعم الحكومات الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ومن خلال الخطط القطرية الاستراتيجية الخمسية، المبنية على استعراضات استراتيجية وطنية للقضاء على الجوع يملكها البلد، يحدد البرنامج غايات أهداف التنمية المستدامة القادر تماماً على دعمها. وتدعم عمليات البرنامج على الصعيد القطري الاستعداد

والاستجابة لحالات الطوارئ، وتتصدى لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الأغذية المتبقية والموزعة توزيعاً غير متكافئ، وللجوع في الحضر، والعبء المزدوج لسوء التغذية.

٤٧ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل وثيق مع البلدان المتوسطة الدخل في جميع المناطق، فيدعم استراتيجياتها للتنمية المستدامة استجابة لخطة عام ٢٠٣٠، ويعزز اتباع نهج متكامل للاستدامة البيئية في تخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال يعمل البرنامج بشكل وثيق مع ٣٢ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وينفذ برنامج عمله بالاشتراك مع الحكومات لحفز الانتقال إلى قلة الانبعاث الكربوني، وانخفاض الانبعاث، والتوفير في الموارد، والتنمية المنصفة، استناداً إلى الحماية والاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية، والإدارة البيئية المتسقة والمحسنة، والحد من المخاطر البيئية.

٤٨ - واتخذ الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل شكل جمع بيانات مصنفة جيدة النوعية وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة لرصد التقدم في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠٣٠. وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل خاص البلدان المتوسطة الدخل في أوروبا على التنفيذ الفعال للمعايير الدولية. وتعكف هذه اللجنة أيضاً على إعداد مبادئ توجيهية لآليات الإبلاغ الوطنية ستساعد البلدان في تقديم معلومات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وستضع اللجنة أيضاً نموذجاً عاماً سيساعد البلدان في وضع خطط وطنية لإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الحكومات في آسيا والمحيط الهادئ في تحديد أهداف وطنية؛ وفي عام ٢٠١٧ نظم أسبوع آسيا والمحيط الهادئ للإحصاءات الاقتصادية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٦، وكان موضوعه "تعزيز الإحصاءات الاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة". وأدت أول حلقة عمل دون إقليمية معنية ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة، وقد عقدت في الهند، إلى تيسير تبادل معلومات ونتائج المبادرات الوطنية التي تدمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية، وتحديد توافر مؤشرات وبيانات هذه الأهداف. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم في جمع واستخدام بيانات مصنفة جيدة النوعية وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة، وكان ذلك أول دعم يقدم لإجراء التعداد، بما في ذلك جولتنا التعداد في عام ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، وساعد كذلك في إنشاء وتوسيع نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وفي إجراء دراسات استقصائية ديمغرافية وصحية، وتحديد أماكن مصادر البيانات البديلة وغير التقليدية واستخدامها، بما في ذلك الاستشعار عن بعد والبيانات الضخمة.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٦ أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة برنامجية رئيسية جديدة هي "إعطاء كل امرأة وكل فتاة قيمتها"، وتهدف إلى إحداث تحول جذري في توافر بيانات جيدة

النوعية عن الجوانب الأساسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسهولة الحصول على هذه البيانات واستخدامها. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً في تنظيم حدث دولي عقد في بوغوتا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، لتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في منطقة الأنديز دون الإقليمية على إعطاء المعلومات المطلوبة للإبلاغ عن المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وتصميم سياسات عامة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٠ - وتستفيد البلدان المتوسطة الدخل من الدعم الذي توفره الأمم المتحدة في معالجة آثار تغير المناخ، والاستثمارات الفعالة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في القطاعات الزراعية. وفي الفلبين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حماية دخل المزارعين من الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية بتوفير تأمين ضد المناخ قائم على مؤشرات الطقس، وهو منتج يضمن سداد المطالبات في أقل من ١٠ أيام بعد وقوع الكارثة. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من خلال مشروع إقليمي يستغرق ثلاثة أعوام، بتقديم الخدمات التقنية والاستشارية لإعداد أدوات مبتكرة للتمويل المتعلق بتغير المناخ. وتشارك هذه اللجنة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ مشروع في منغوليا عن "تعزيز القدرات المؤسسية على إجراء استعراض للأداء البيئي وتوقعات الاستدامة"، بالشراكة مع وزارة البيئة والسياحة، من أجل تحديد مسارات وطنية لمنغوليا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والوفاء بالتعهدات المقطوعة بموجب اتفاق باريس واستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي.

٥١ - وتساعد منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) البلدان على الاستفادة من فرص استخدام الصناديق المكرسة للمناخ في معالجة القابلية للتضرر من تغير المناخ. واشتركت الفاو مع حكومة باراغواي في إعداد مشروع للاستثمار في إطار الصندوق الأخضر للمناخ. وتناقش الفاو أيضاً مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي للمشاركة في إمكانية وضع برنامج إقليمي للاستثمار لمعالجة احتياجات التكيف مع المناخ المتعلقة بالزراعة في أمريكا الوسطى.

باء - عمل المؤسسات المالية الدولية في البلدان المتوسطة الدخل

٥٢ - تشكل البلدان المتوسطة الدخل القسم الأكبر من عملاء مجموعة البنك الدولي - ١٠٩ من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٩. وفي وثيقة المجموعة لعام ٢٠١٧ المعنونة "نظرة استشرافية - رؤية لمجموعة البنك الدولي في عام ٢٠٣٠: التقدم والتحديات"، تعهدت المجموعة بالعمل مع البلدان المتوسطة الدخل، ومساندتها في التحول الاقتصادي، وتحديد العوامل المحركة للنمو، وتشجيع السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة، والمساعدة في الأزمات المالية، ومعالجة المنافع العامة العالمية. وقد قدمت المجموعة إجمالاً ٦٢,٦ بليون دولار

إلى ٧٨ بلداً متوسط الدخل، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية، في العامين الماضيين^(٤).

٥٣ - وأجرت مجموعة البنك الدولي تشخيصاً قسرياً منهجياً لكل بلد نام، بما في ذلك بلدان الدخل المتوسط الأعلى، لتحديد أفضل طريقة لبلوغ البلد هدفه المزدوجين، وهما القضاء على الفقر المدقع، وتشجيع الرخاء المشترك. ويصوغ التشخيص مشاركة المجموعة مع بلدان الدخل المتوسط الأعلى. وساعدت المجموعة البلدان المتوسطة الدخل في حفز زيادة تدفقات رأس المال الخاص من خلال تقديم ضمانات إلى مستثمري الشركات ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ووضع أطر قانونية مناسبة، وإنشاء قطاع مالي قادر على التكيف، وإيجاد بيئة أعمال تجارية راسخة. وتستثمر المجموعة في البنية التحتية، والطاقة المستدامة، والخدمات الحضرية المحسنة، والاتصال المعزز لتوفير بيئة مواتية لتدفقات رأس المال، وهي إما تستثمر رأس المال الخاص بها، أو تقدم نواتج سياسية أو التأمين ضد مخاطر الائتمان لحفز الاستثمار الخاص.

٥٤ - وهناك مبادرة جديدة للمجموعة، هي نهج التضاعف، ترمي إلى زيادة التمويل التجاري من أجل التنمية في البلدان المتوسطة الدخل، وذلك بتحديد الاختناقات التي تعوق التمويل التجاري، وتوفير الدعم لمعالجة هذه المعوقات. وساعدت المجموعة البلدان المتوسطة الدخل أيضاً في مجال الاستراتيجيات الإنمائية المنخفضة الانبعاثات، وكفاءة الطاقة، والنمو الأخضر، بما في ذلك تنمية الطاقة المتجددة، وأمن الطاقة، وتجهيز المباني لضمان كفاءة الطاقة، والحصول على الكهرباء التي تعمل بالطاقة الشمسية. وتدعم المجموعة أيضاً مخططات تبادل رخص إطلاق انبعاثات ملوثات الهواء، وإدارة نوعية الهواء في الحضر، وإدارة انبعاثات غاز الدفيئة في البلديات، ومبادرات سوق الكربون، وترتيبات تخضير النقل، وتنظيم تشاركات القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالطاقة المتجددة.

٥٥ - وتدعم المجموعة نظم الرعاية الصحية في البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للأمراض غير المعدية الأكثر تكلفة. ومن خلال الإقراض بدأ العمل بالحوافز القائمة على الأداء، تشجيعاً لمقدمي الرعاية الصحية الأولية على التركيز على الوقاية والاكتشاف المبكر والمكافحة، مما يساعد على استباق العلاج المكلف. ويدعم الإقراض أيضاً نظم النقل المتعدد الوسائط، والتمويل المستدام للنقل في البلديات، وتحسين الأحياء الفقيرة، وإسكان ذوي الدخل المنخفض، وإدارة الأراضي الحضرية، والتكيف مع مناخ الحضر، وتمويل البلديات.

(٤) لا يشمل هذا التعهد المشاريع الإقليمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. ويرجع تاريخ البيانات إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥٦ - وركزت المجموعة، في عملها مع البلدان المتوسطة الدخل المعانية للنزاعات، على المجتمعات الحضرية والعشوائيات المعانية لنقص الخدمات، وعمالة الشباب، ومنع العنف، والخفارة المجتمعية، ومساندة مجتمعات المشردين واللاجئين، وعمليات السلام. ومن أمثلة ذلك عمل المجموعة فيما يتعلق بالآلية العالمية للقروض الميسرة، التي توفر الدعم الإنمائي للبلدان المتوسطة الدخل المتضررة من أزمات اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

٥٧ - ويواصل صندوق النقد الدولي العمل بشكل وثيق مع الاقتصادات المتوسطة الدخل على كفاءة استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز التجارة الدولية، ودعم النمو المرتفع العمالة والتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي عام ٢٠١٦ طبق الصندوق عدداً من الإصلاحات الداخلية انطبق أشهرها على الحصص. وأصبح الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند الآن ضمن أكبر الأعضاء العشرة في الصندوق، وتحول أكثر من ٦ في المائة من أنصبة الحصص إلى اقتصادات السوق الناشئة والبلدان النامية. وأصبح إصلاح نظام النقد الدولي من أولويات السياسة العامة للصندوق، ولا سيما تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، والحد من المخاطرة والمخاشنة ذات الصلة بالاقتصادات الناشئة التي تندمج في الاقتصاد العالمي.

٥٨ - وفيما يتعلق بمراقبة السياسات الاقتصادية والمالية للأعضاء، أدرج الصندوق تحليل المخاطرة في عملياته، وتحليل التداعيات من بلد إلى آخر في *آفاق الاقتصاد العالمي*. وأدخل الصندوق مراقبة الاقتصاد الكلي للاقتصادات الرائدة في عام ٢٠١٥، وسيعمم هذه المبادرة على جميع الأعضاء في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ووسع الصندوق أيضاً عمله في المسائل المتصلة بالبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك: النهج المتبعة إزاء القضايا الهيكلية الكلية، وأسباب تباطؤ النمو العالمي، وتعبئة الإيرادات والمسائل الضريبية الدولية، والسياسات اللازمة للتعامل مع تدفقات رأس المال، والتغطية المحسنة وتقاسم المعارف في قضايا الجنسين وعدم المساواة. وفيما يتصل بأنشطة الصندوق في مجال الإقراض، فإنه يطبق ترتيباته للتمويل مع ٢٣ اقتصاداً متوسط الدخل في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالتزامات بالتمويل يبلغ إجماليها قرابة ١٦٥ من بلايين الدولارات. وهناك الآن التزامات بالتمويل بشروط تساهلية بسعر فائدة صفري من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مع خمسة بلدان متوسطة الدخل مؤهلة لهذا التمويل (جمهورية مولدوفا، سان تومي وبرينسيبي، غانا، غرينادا، كوت ديفوار).

٥٩ - ومن مجالات العمل الرئيسية للصندوق مع جميع الأعضاء، بناء على طلبها، تنمية القدرات في المجالات الضريبية والنقدية والمالية والإحصائية والقانونية، وهذا مجال ظل ينمو في الأعوام القليلة الماضية. ومقدار عمل الموظفين المخصص للبلدان المتوسطة الدخل يكاد يساوي وقت الموظفين المخصص للبلدان المنخفضة الدخل في عام ٢٠١٦. ومن الأمثلة على ذلك

عقد حلقات عمل مع حكومة غانا بشأن التنبؤ بالإيرادات فيما يتعلق بإيرادات الموارد، ودعم إدارة الإيرادات في غرينادا في تنفيذ إصلاحات تشمل إجراءات جبرية فعالة، وتعزيز القدرات الإدارية. وتشمل المساعدة التقنية ذات الصلة بالمسائل النقدية والمالية في الاقتصادات المتوسطة الدخل: إسداء المشورة بشأن الإشراف على المصارف، وملاءة المصارف، ومنع الأزمات دعماً للمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي؛ وتقديم مساعدة إلى باراغواي تدور حول تنفيذ الإشراف القائم على تقييم المخاطر وتطبيق استهداف التضخم؛ وكانت المساعدة المقدمة إلى أوكرانيا تهدف إلى تعزيز الإشراف على المصارف، وسوق القطع الأجنبي، وإصدار سندات الدين المحلي، والسياسة المالية، وهيكل المصرف المركزي.

٦٠ - وأكبر مشروع فردي للصندوق لتنمية القدرات بشأن الإحصاءات هو المبادرة المعززة لنشر البيانات. وتشمل نتائج المشروع دراسات استقصائية جديدة عن تدفقات رأس المال الخاص تقود إلى تحسينات في إحصاءات القطاع الخارجي، وتحديث سنة أساس الحسابات القومية.

٦١ - ولا يزال الصندوق يتلقى طلبات بشأن المساعدة التقنية في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ويواصل المساعدة في تنمية القدرات القانونية فيما يتعلق بالقانون المالي والضريبي، وقانون الضرائب، وإعسار الشركات والأسر المعيشية، وإنفاذ المطالبات.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - تضم البلدان المتوسطة الدخل ٧٠ في المائة من سكان العالم وثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي موطن ٧٣ في المائة من فقراء العالم، ولذلك فإنها مجموعة شديدة التنوع من حيث السكان، والحجم، ومستوى الدخل. وتضم هذه المجموعة أكثر الاقتصادات ديناميكية في العالم، وإن كانت تضم أيضاً بعض أقل البلدان نمواً.

٦٣ - وقامت البلدان المتوسطة الدخل في الماضي بدور محوري في التقدم العالمي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمثلاً عندما نجح العالم في بلوغ الغاية المحددة في الهدف ١ من هذه الأهداف بتخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع من ١,٩ من البلايين في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٦ مليوناً في عام ٢٠١٥، فإن البلدان المتوسطة الدخل كانت هي التي ساهمت بأكثر من ٩٥ في المائة من الحد من الفقر على نطاق العالم. واستشرافاً للمستقبل تظل البلدان المتوسطة الدخل حاسمة في الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٤ - بيد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع أن النمو الاقتصادي لهذه المجموعة ككل لا يزال هو الأسرع بين كل مجموعات البلدان في العالم، فإن أغلبية من البلدان المتوسطة الدخل، ومنها بعض الاقتصادات الكبيرة، شهدت تباطؤاً اقتصادياً كبيراً، بل انكماشاً، في العقد الماضي. ومن المقلق بوجه خاص الركود أو التراجع الواسع النطاق في نمو الإنتاجية في البلدان المتوسطة الدخل، مما يزيد من مخاطر الوقوع فيما يسمى "فخ الدخل المتوسط"، ويبطئ بل يعكس اتجاه التقدم صوب القضاء على الفقر. ولا يزال ارتفاع مستويات عدم المساواة أو حتى ازدياد عدم المساواة متفشياً في البلدان المتوسطة الدخل، وحتى في الاقتصادات ذات النمو الاقتصادي المرتفع. وفي الوقت ذاته تواجه هذه البلدان تحديات مثبطة في الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية، والحد من التلوث، ومكافحة تغير المناخ العالمي.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك فإن البيئة الاقتصادية الدولية الشاملة، التي أفادت التنمية إلى حد كبير في العديد من البلدان المتوسطة الدخل في الفترة من الثمانينيات إلى مطلع العقد الأول من القرن الحالي، أصبحت مؤخراً أقل مواتاة: فندفقات التجارة الدولية بطيئة، مع تراجع وتيرة التوسع في سلاسل القيمة العالمية؛ وما زالت تدفقات رأس المال الوارد دون المستويات التي تحققت قبل عقد من الزمان؛ وأنتج السخط المتزايد إزاء التوزيع غير المتكافئ لأعباء ومكاسب العولمة تشدداً في السياسات الحمائية والانغلاقية في بعض الاقتصادات الكبيرة؛ ويبدو أن الالتزامات الدولية بتنسيق السياسات العالمية بدأت تضمحل، وبخاصة في مجالات التجارة الدولية، والهجرة، والمعونة الإنمائية، والأهداف المتعلقة بالمناخ.

٦٦ - وقد اعتمدت بلدان متوسطة الدخل عديدة بالفعل تدابير سياساتية متنوعة لمواجهة هذه التحديات وغيرها، في إطار جهودها الشاملة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن زيادة تعزيز الجهود الوطنية من خلال تعاون أفضل يتسم بمزيد من التركيز مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، وغير ذلك من شركاء التنمية.

٦٧ - وتنخرط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل في مجالات متعددة، مثل دعم الإدارة الرشيدة، وتحسين نوعية الإدارة العامة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتطوير الحماية الاجتماعية؛ ودعم وضع سياسات لتحسين النمو الشامل والمستدام؛ ودمج الدعم المقدم للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتوفير المساندة والتقييم للأولويات الوطنية، بما في ذلك صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية مستدامة، وغير ذلك من الخطط الإنمائية ووثائق السياسات العامة؛ وجمع بيانات مصنفة جيدة النوعية وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة، لرصد التقدم في

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ ومعالجة آثار تغير المناخ، وتعزيز الاستثمارات الفعالة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في القطاعات الزراعية. وفي الوقت ذاته قدمت مجموعة البنك الدولي إجمالاً ٦٢,٦ من بلايين الدولارات إلى ٧٨ بلداً متوسط الدخل، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية، في العامين الماضيين، ومساندة هذه البلدان في التحول الاقتصادي، وتشجيع السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة، والمساعدة في الأزمات المالية، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالمنافع العامة العالمية. ورفع صندوق النقد الدولي الحصص بالنسبة إلى بعض البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٦، ولا يزال يعمل بشكل وثيق مع البلدان المتوسطة الدخل لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز التجارة الدولية، ودعم نمو العملة المرتفع والتنمية الاقتصادية المستدامة.

٦٨ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن الطابع العالمي والطموح والتحويلي لخطة عام ٢٠٣٠ والتحديات الجديدة التي يواجهها العالم يتطلبان تعزيزاً كبيراً لتعاون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك تحسين الكفاءة والفعالية والمساءلة في طرائق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد فإن استعراض عام ٢٠١٦ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١). وتقرير الأمين العام المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - كفالة مستقبل أفضل للجميع" (A/72/124-E/2018/3) قدما مبادئ موجهة. فعلى سبيل المثال فإن المبادئ الثلاثة التي حددها الأمين العام في تقريره (تعزيز الملكية والقيادة على الصعيد الوطني؛ وكفالة استجابات تراعي السياق القطري بدلا من 'نهج واحد يناسب الجميع'؛ وجعل التنفيذ على الصعيد القطري هو الاختبار الحاسم للنجاح بالنسبة للجميع) مبادئ مهمة لتوجيه التحسين المدخل على التعاون بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبلدان المتوسطة الدخل.

٦٩ - وعلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وسائر الأطراف المؤثرة، التأكد من أن الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل تدرس وتعالج على النحو المناسب، بشكل مصمم خصيصاً، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة. والمطلوب اتباع نهج متسق وشامل إزاءفرادى البلدان.

٧٠ - وما زال العديد من البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بلدان الدخل المتوسط الأعلى، تتلقى التمويل بشروط تساهلية من مؤسسات مالية متعددة الأطراف مختلفة. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل التساهلي مهمة لهذه البلدان، ولها دور تؤول فيه في تحقيق النتائج المنشودة، لتلبية الاحتياجات المحددة لهذه البلدان. ولا يزال توفير التمويل

الإجمالي الكافي، ولا سيما لبلدان الدخل المتوسط الأدنى، أمراً حاسماً لتقدمها صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمطلوب أيضاً استراتيجيات خاصة للتعاون الإنمائي للبلدان المعانية للنزاعات المسلحة، وكذلك للبلدان المجاورة المتضررة.

٧١ - وقد تكرر التأكيد في التقارير السابقة عن البلدان المتوسطة الدخل على أن من المحتم التأكيد من أن تعزيز التعاون الإنمائي مع هذه البلدان لا يقوّض أو يزاحم بأي شكل المساعدة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة أقل البلدان نمواً، إما بالحد من الموارد المالية المتوافرة، أو بتغيير مسار الأنشطة وتقديم المشورة. وعلاوة على ذلك فإنه يتعين أن يخلق التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل أوجه تآزر إيجابية لسائر البلدان النامية، وذلك مثلاً من خلال قنوات التجارة والاستثمار، وتقاسم الممارسات السليمة، وبصفة خاصة في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٢ - وهناك توافق آراء مؤداه أن التصنيفات الإقليمية القائمة على معيار متوسط دخل الفرد لا تعكس فعلاً الطابع المعقد للتحديات الإنمائية، ولا تعد أساساً كافياً لتحديد الاستراتيجيات الشاملة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لهذه البلدان. ويمكن الاستفادة من تجربة لجنة السياسات الإنمائية في تحديد معيار الفئة ورفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً كمرجع جيد لتصنيف بلدان الدخل المتوسط وفقاً لمجموعة أنسب من التدابير المتعددة الأبعاد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، ومؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات الهشاشة الاقتصادية والبيئية. إن التقدم الملموس صوب وضع نظام تصنيف مثل ذلك لمنظومة الأمم المتحدة سيتطلب ولاية واضحة من الدول الأعضاء.

٧٣ - إن تعزيز تعاون الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك الإصلاحات اللازمة في طرائق عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل، سيتطلب أيضاً من البلدان المتوسطة الدخل أن تبلور فيما بينها، بالإضافة إلى ذلك، توافق آراء بشأن رؤية استراتيجية شاملة طويلة الأجل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إزاء هذه البلدان. وقد أدى إنشاء الجماعة المتفقة في الرأي المساندة للبلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٦ إلى إيجاد فرصة وقاعدة أخرى لهذا الغرض. والتشجيع مستحق للتشاور الأوثق لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع هذه الجماعة.